Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثالث
في تبرييء الأئمة مما خالف السنة من أقوالهم
وبيان غلط من نسب تلك الأقوال لمذاهبهم

قال شمس الدين ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين عن رب العالمين ما نصه: وفضل أئمة الإسلام وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوجب قبول كل ما قالوه وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول فقالوا بمبلغ علمهم والحق في خلافها لا يوجب إطراح أقوالهم جملة وتنقصهم والوقيعة فيهم فهاذان طرفان جائران عن القصد، وقصد السبيل بينهما أن لا نعصم ولا نؤثم بل نسلك بهم مسلكهم أنفسهم فيمن قبلهم من الصحابة فإنهم لا يقبلون كل أقوالهم ولا يتركونها، فكيف ينكرون علينا في الأئمة الأربعة مسلكاً يسلكونه هم في الخلفاء الأربعة وسائر الصحابة ولا منافاة بين هذين الأمرين لمن شرح الله صدره للإسلام وإنما يتنافيان عند أحد رجلين، جاهل بمقدار الأئمة وفضلهم أو جاهل بحقيقة الشريعة التي بعث الله بها رسوله ﷺ ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة هو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوة هو فيها معذور بل مأجور لاجتهاده فلا يجوز أن يتبع فيها ولا أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين.

فالواجب على من شرح الله صدره للإسلام إذا بلغته مقالة ضعيفة عن بعض الأئمة أن لا يحكيها لمن يتقلدها بل يسكت عن ذكرها إن تيقن صحتها وإلا توقف في قبولها، فكثيراً ما يحكى عن الأئمة ما لا حقيقة له، وكثير من المسائل يخرجها بعض الأتباع على قاعدة متبوعة مع أن ذلك الإمام لو رأى أنها تفضي